

آفاق التمويل الإسلامي في السوق الجزائرية، في ضوء تبني بنك الجزائر للصيرفة الإسلامية*

Prospects of Islamic finance in the Algerian market, in light of the adoption the Islamic banking by the Bank of Algeria

طالم زين الدين، أستاذ مساعد أ، جامعة الجزائر3، الجزائر.

فارس فضيل، أستاذ التعليم العالي، جامعة الجزائر3، الجزائر.

تاريخ الاستلام: 2021/11/01؛ تاريخ القبول: 2021/11/04

مستخلص:

يسعى هذا البحث إلى رصد واقع التمويل الإسلامي في السوق الجزائرية، من خلال عرض مختلف الإحصائيات المرتبطة بهذا النشاط وتحليلها، مع محاولة إظهار مكانته فيها خلال الفترة 2016-2018، والوقوف على ما يواجهه من صعوبات وتحديات، إضافة إلى اقتراح بعض سُبل تنميته والتطلع إلى آفاقه المستقبلية، خاصة مع تبني بنك الجزائر للصيرفة الإسلامية. وقد خلُص إلى أنَّ هذا النشاط التمويلي في السوق الجزائرية لا يزال يعاني من كثرة المعوقات ويواجه عدداً من التحديات التشريعية، الأمر الذي يستدعي تدخل السلطات العمومية لسنّ قوانين داعمة وتوفير بيئة ملائمة متوافقة وطبيعية النشاط المالي الإسلامي. الكلمات مفتاحية: التمويل الإسلامي، البنوك الإسلامية، السوق الجزائرية. تصنيف JEL: G10، G21، G32.

Abstract:

This research seeks to monitor the reality of Islamic finance in the Algerian market, by presenting and analyzing the various statistics related to this activity, with an attempt to show its position during the period 2016-2018, and to identify the difficulties and challenges faced. In addition to suggest some ways of developing it and looking to its prospects, especially with the adoption of the Bank of Algeria for Islamic banking.

It was concluded that this financing activity in the Algerian market still suffers from many obstacles and faces a number of legislative challenges, which requires the intervention of public authorities to enact supportive laws and provide an appropriate environment compatible with the nature of Islamic financial activity.

Key words: Islamic Finance, Islamic Banks, Algerian market.

Jel Classification Codes: G32, G21, G10.

* طالم زين الدين. talem.zineddine@univ-alger3.dz

مقدمة:

شهد قطاع المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة تطورًا ملحوظًا ونموًا متزايدًا، نظرًا إلى ما حققه من نجاح كبير ظهر من خلال تنامي عدد مؤسساته واتساعها الجغرافي، أين سجلت حضورًا قويًا في أوساط القطاع البنكي والمالي، كما أصبح التمويل الإسلامي واقعا ملموسا تسعى إليه العديد من دول العالم.

وقد كان من نتائج هذا التوسع، ارتفاع عدد المتعاملين وقدرة المؤسسات المالية الإسلامية على منافسة نظيرتها التقليدية، وهو ما دفع بالكثير من الدول إلى الاتجاه صوب أدوات التمويل الإسلامي وإمكانية الاستفادة منها، كما سعت بعض البنوك التقليدية إلى منافسة البنوك الإسلامية بتقديمها لمنتجات مالية إسلامية؛ قصد استقطاب رؤوس الأموال الباحثة عن استثمارات متوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية.

ولما كانت لأدوات التمويل الإسلامي أهمية بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني، سعى بنك الجزائر -على غرار الدول المسلمة الأخرى- إلى إصدار نظام يُرخص للمؤسسات المالية والبنوك العمل بالمنتجات المالية الإسلامية، سعياً منه إلى توفير بدائل تمويلية أكثر. وفي ضوء ما سبق، تبرز معالم إشكالية هذا البحث كما يأتي:

ما واقع التمويل الإسلامي في السوق الجزائرية، وما آفاق تطوره في ظل الظروف والمستجدات

الراهنة؟

واعتمادا على الإشكالية السابقة، يمكن إثارة الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما الفرق بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي؟
- ما حصة التمويل الإسلامي من التمويل التقليدي في السوق الجزائرية؟
- ما نوع المعوقات التي يواجهها التمويل الإسلامي في السوق الجزائرية؟
- ما مستقبل المالية الإسلامية في السوق الجزائرية بعد تبني بنك الجزائر للصيرفة الإسلامية؟
- انطلاقا من الأسئلة الفرعية السابقة، نقترح الفرضيات الآتية:
- يعتبر جوهر الاختلاف بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي، في اعتماد الأول على أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، مع غياب ذلك في التمويل التقليدي.
- يحظى التمويل الإسلامي في السوق الجزائرية بحصة سوق قليلة نظراً إلى قلة عدد مؤسساته.
- يواجه التمويل الإسلامي في الجزائر جملة من المعوقات؛ لعل أهمها غياب تشريعات وأطر قانونية مُنظمة لنشاطه.

- قد يكون لتبني بنك الجزائر للصيرفة الإسلامية، أثرٌ في نمو النشاط المالي الإسلامي وتطوّره في السوق الجزائرية، خاصّة مع سعي البنوك العمومية إلى الانخراط فيه.

هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى رصد واقع التمويل الإسلامي في السوق الجزائرية في الفترة 2016-2018، من خلال عرض مختلف الأرقام المرتبطة بهذا النشاط وإظهار مكانته فيه، مع محاولة الوقوف على مُجمل التحديّات التي يواجهها، واقتراح بعض سبل تنميته والتطلّع إلى آفاقه المستقبلية.

المنهج المتبع

من أجل التوصل إلى هدف البحث سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي بُغية التعرّف على متغيرات الدراسة، كما يتم الاعتماد على المنهج التحليلي بغرض تحليل المعلومات الواردة.

1- ماهية التمويل الإسلامي

1-1 تعريف التمويل الإسلامي:

من الناحية اللغوية "التمويل" اسمٌ مشتقٌ من المال، و"مُولّ المشروع" أي قدّم له ما يحتاج من مالٍ، ومولّته (بالضم) أعطيته المال. وقد ورد في لسان العرب "المالُ معروفٌ، وهو ما ملكته من جميع الأشياء، والجمع أموال" (ابن منظور، 1994، ص: 635) وقيل بل هو في الأصل ما يُمْلِك من الذهب والفضة ثم أُطلق على ما يُقتنى ويُمْلِك من الأعيان (الديرشوي، 2010، ص: 33)، وأكثر ما تطلقه العرب على الإبل لأنها أكثر أموالهم.

أمّا في الاصطلاح الاقتصادي فمفهوم التمويل أعمّ منه في اللغة، فهو يشمل كُلفة الأموال (سعر الفائدة مثلاً)، مصدرها وكيفية استعمالها وإنفاقها (مهداوي، 2015-2016، ص: 19). وعلى هذا الأساس فالتمويل هو "توفير السيولة النقدية من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج" (عجام، 2006، ص: 23) كما يُمثّل البحث عن الوسائل المناسبة للحصول على الموارد المالية من مختلف مصادرها الممكنة، وكيفية استخدام هذه الموارد لتحقيق استمرارية المؤسسة.

أما التمويل الإسلامي فهو "تقديمُ المال من طرفٍ لآخر بقصد التملك (البیوع بأنواعها) أو الاستثمار (الشركات بمفهومها العام) لقاء عائدٍ مؤجّلٍ مشروعٍ (أي مُباحٍ شرعاً)" (الديرشوي، 2010، ص: 37). وبتعبير آخر فإنّ التمويل الإسلامي هو "تقديمُ ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح (أي الاستثمار وطلباً للربح) من مالکها، إلى شخص آخر يُديرها ويتصرّف فيها لقاء عائدٍ تُبيحه الأحكام الشرعية" (قحف، 2004، ص: 12).

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف شامل للتمويل الإسلامي، لكن يمكن وصفه بأنه "مُجمل التعاملات المالية والبنكية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية" (Sacarcelik, 2011, p: 35)

2-1 الفرق بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي:

مما لا شك فيه أنّ مفهوم التمويل في معناه العام، لا يختلف في الاقتصاد التقليدي عنه في الاقتصاد الإسلامي، غير أنّ هناك فروق جوهرية بينهما، والتي منها:

- يقوم التمويل التقليدي على أساس الاقتراض بسعر فائدة محدّدة، أمّا ما تعلّق بالتمويل الإسلامي فإنّ عمليات الاستثمار فيه تقوم على أساس الربح المقابل لتحمل الخسارة، تطبيقاً للقاعدة الأصولية "الخارج بالضماني" أو "الغنم بالغرم".
- تعتبر المؤسسات الممّولة (البنوك مثلاً) في حالة التمويل التقليدي وسيطة حيادية لا تتدخل في الأعمال؛ وإنّما تحصل عوائدها من النقود التي توظّفها في الإقراض، بينما يمتدّ التمويل الإسلامي إلى ممارسة الدور الفعال من خلال كونه شريكاً ومُضارباً وتاجراً وكافلاً.
- لا يتحمّل الممول (البنك) في حالة التمويل التقليدي هلاك رأس المال، باعتباره مملوكاً في الغالب للمُقترض؛ وبحكم علاقة القرض (دائن ومدين) فلا ضمان على صاحبه، أمّا في حالة التمويل الإسلامي فقد يتحمل الممول مخاطر خسائر رأس المال ويضمن هلاكه لأنّه مالكٌ له.
- يكون العائد المستحقّ لرب المال (البنك) في حالة التمويل التقليدي في شكل نسبة محدّدة من أصل المال عند إبرام عقد القرض؛ فهو قيمة معلومةٌ مُسبقاً ومضمونةٌ، أمّا في حالة التمويل الإسلامي فإنّ رب المال (البنك) يستحقّ نسبةً معلومةً من الربح الإجمالي المتحقّق بناءً على النتائج الفعلية، كما أنّ العائد احتماليٌّ في تحقّق وجوده واحتماليٌّ في مقداره.
- لا يُراعي التمويل التقليدي الجوانب الفقهية، كما أنّه لا يشترط توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي، أمّا التمويل الإسلامي فهو يتحرّى أن تكون الأنشطة في دائرة الحلال، متوافقةً مع الأحكام الشرعية ومتجنّبةً للأنشطة المحرّمة؛ كبيع الخمر ولحم الخنزير وغيرها.

3-1 صيغ التمويل الإسلامي:

يلاحظ أنّ صيغ التمويل الإسلامي، يتميّز بعضها عن بعضٍ في اختلافات جوهرية تتعلّق بالمضمون والآثار المترتبة عليه، وكذا انتقال الملكية أو المنفعة.

1-3-1 الصيغ التي تنقل ملكية العين والمنفعة، ونجد

○ المرابحة: لغة مصدر من مفاعلة، وهي الزيادةُ الحاصلةُ في البيع، أمّا اصطلاحاً فهي "بيع السلعة بمثل الثمن الذي اشترت به مع زيادة ربح معلوم متّفقٍ عليه. فهي أحد بيوع الأمانة التي يُعتمد في

تحديد ثمن السلعة على أمانة البائع في ذكر رأس المال الذي اشترت به" (العلي، 2008، ص: 173) إذ أنها تدور على الثقة بين المتبايعين واعتماد رأس المال أساسا للثمن.

○ السِّلَم: يعتبر السِّلَم من البيوع الآجلة ومعناه الإعطاء والتسليف، والسِّلَم لغة أهل الحجاز والسلف لغة أهل العراق. أما في الاصطلاح الفقهي فهو "بيعٌ موصوفٌ في الذمة بِبَدَلٍ يُعطى عاجلاً" (أرشيد، 2001، ص: 104) أي أنه بيعٌ يتعجل فيه دفع الثمن نقداً إلى البائع، ويتأخر فيه المثلَم (السلعة) الذي يكون مضبوطاً بوصفٍ تامٍّ وفي أجلٍ معلوم. وبيع السلم وإن كان فيه بيع المعدوم أين يُسَلَم الثمن وتؤجل السلعة، غير أنه معدومٌ موصوفٌ في الذمة قابلٌ للإيجاد ومقدورٌ على تسليمه.

○ الاستصناع: وهو شكلٌ من أشكال التمويل في مرحلة ما قبل الإنتاج أو بمعنى آخر تمويل عملية إنتاج السلعة ذاتها، وهو "عقدٌ على بيع شيءٍ موصوفٍ في الذمة وصفاً نافياً للجهاالة محدّد الثمن والزمن ومكان التسليم" (طایل، 2012، ص: 293-294).

ويجوز للبنك الدخول بعقد استصناعٍ بصفته بائعاً (صانعاً) مع من يرغب في شراء سلعة معينة ثم القيام بعقد استصناعٍ موازٍ مستقلٍّ عن العقد الأول بصفته مشترياً (مستصنعاً) مع جهة أخرى، لتصنيع الشيء الذي التزم به في العقد الأول، ذلك أنه لا يسعه تطبيق عقد الاستصناع إلا وفق هذا الأسلوب، فهو ليس شركة صناعية تباشر التصنيع بنفسها.

1-3-2 الصيغ التي تنقل ملكية المنفعة دون ملكية العين، ونجد

○ الإجارة: "لغة مشتقة من الأجر وهو العوض، ومنه سُمِّي الثواب أجراً لأنَّ الله تعالى يُعْوضُ العبد به على طاعته وصبره على معصيته" (مهداوي، 2015-2016، ص: 52). أما اصطلاحاً فعُرِّفت على أنها "عقدٌ يتمُّ بموجبه تملك منفعة معلومة لأصل (عين) معلوم، من قبَل مالِكها لطرفٍ آخر مُقابل عَوْضٍ (ثمن) معلومٍ لمُدّة معلومة" (الوادي، سمحان، 2009، ص: 256). وقد عرّف الحنابلة الإجارة على أنها "عقدٌ على منفعةٍ مُباحةٍ معلومة، مدة معلومة من عين معلومة أو موصوفةٍ في الذمة أو عملٍ بعوض معلوم" (أبو سليمان، 2000، ص: 22).

وتستخدم البنوك الإسلامية الإجارة على المنافع كأسلوبٍ من أساليب استثماراتها وفق ما يأتي:

- الإجارة التشغيلية: وهي قيامُ البنك بشراء أصولٍ -يتوفر الطلب عليها- وتأجيرها إلى أطراف أخرى لمدة معينة ومقابل أجر معلوم، مع إمكانية استرداد هذا الأصل عند نهاية المدة.
- الإجارة التملكية (المنتهية بالتمليك): وهي قيامُ البنك بشراء أحد الأصول التي يطلبها العميل بحيث تؤول ملكيتها له عند نهاية العقد، وهذا بعد سدادده لكامل الأقساط.

1-3-3 الصيغ التي تعبر عن الاشتراك في رأس المال والعمل والريح:

○ المشاركة (الشركة): لغة على وزن مفاعلة من المصدر اللغوي "شرك"، ومعناها ذلك التفاعل الحاصل بين طرفين أو أكثر. أما اصطلاحاً فيُقصد بالاشتراك "التعاقد بين اثنين فأكثر على العمل للكسب بواسطة ما يقدمونه من رأس مال مشترك، على أن يقسم ما يحصل من ربح بينهم" (خوجة، 2014، ص: 91). وتعبير آخر "هي ما وقع فيه الاشتراك بمقتضى عقد بين اثنين أو أكثر، على القيام بنشاط استثماري، واقتسام الأرباح والخسائر، حيث يشتركان فيه بأموالهما أو أعمالهما أو جاههما أو بالمال من طرف والعمل من الآخر" (غربي، 2015، ص: 27).

ومن الأساليب الجديدة التي استخدمتها البنوك الإسلامية، المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك)، بحيث تختلف عن المشاركة الدائمة في عنصر الاستمرارية، إذ يتمتع البنك في هذا الأسلوب بكامل حقوق الشريك العادي وعليه جميع التزاماته، غير أنه لا يقصد من التعاقد الاستمرار إلى حين انتهاء الشركة، بل يعطي الحق للشريك أن يحل محله في ملكية المشروع، مع موافقته على التنازل عن حصته في المشاركة دفعة واحدة، أو على دفعات حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها.

1-3-4 الصيغ التي تتميز بتقديم رأس المال من جهة، والعمل من جهة أخرى:

○ المضاربة: مشتقة من الضرب في الأرض بمعنى السير فيها، وقد سُمي العقد على هذا مضاربة (الفسفوس، 2010، ص: 108) كما تسمى قراضاً في لغة أهل المدينة. أما اصطلاحاً فهي "نوع من العقود أين يُقدّم طرف فيها رأس المال، في حين يُوفّر الطرف الآخر الخبرة والعمل لإدارة نشاط استثماري معين، وأي ربح حاصل يتم اقتسامه وفقاً لما اتُفق عليه مسبقاً، أما في حالة الخسارة فإنّ صاحب المال يخسر ماله والمضارب يخسر جهده" (Wan, 2012, p: 171). وبهذا فالمضاربة تقوم على تلاقي أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب الخبرات.

○ المزارعة: "شركة تقوم على الاشتراك بين مالك أرض وبين من يقوم بزراعتها، فيقدّم الأول الأرض التي يملكها، ويعمل الثاني على زراعتها بالبذور التي تنبت فيها، على أن يكون لكل منهما حصة مشاعة معلومة من محصولها" (أبو العز، 2016، ص: 82).

○ المساقاة: "عقد يرد على إصلاح الشجر، وهو دفع الشجر إلى من يعتني به ويحافظ عليه بالتلقيح والتنظيف والري والحراسة وغير ذلك، على أن يتم اقتسام ثمرة الشجر بين العامل وصاحب الشجر بحصص متفق عليها" (الوادي، سمحان، 2009، ص: 254)، ويلزم العامل ما

فيه صلاح الثمرة وزيادتها كالحرث، وقطع الشوك والحشيش المُضَرّ وتسوية الثمرة، وعلى رب المال عمل ما فيه حفظ الأصل كسدّ الحيطان وإنشاء الأنهار وحفر بئر الماء (الطريقي، 2009، ص: 86).

○ المغارسة: "عقدٌ يُسلم بمقتضاه صاحب الأرض أرضه، لمن يغرسها بأشجار معلومة ثابتة الأصل ثمرة والعناية بالغراس لمدة معيّنة، على أن تكون الأرض والأشجار أو الأشجار وحدها بينهما بنسبة معينة بعد انتهاء العقد (السيد، 2011، ص: 84). وتُسمى المناصبه أيضا، أي أن يدفع شخص أرضاً إلى رجلٍ ليغرس فيها شجرة مدة معلومة، على أن ما يحصل من الغراس والثمار يكون بينهما.

2- واقع التمويل الإسلامي في السوق الجزائرية

لقد مرّ على تجربة الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر ما يقارب ثلاثة (3) عقود من الزمن، وذلك منذ الشروع في الإصلاحات المالية والنقدية التي باشرتها السلطات العمومية، والتي تمثلت في قانون النقد والقرض 90-10، فاتحة المجال بذلك للبنوك الخاصة؛ المحلية منها والأجنبية.

2-1 خدمات التمويل الإسلامي في السوق الجزائرية:

تقوم الصناعة المالية الإسلامية في السوق الجزائرية على شقين فقط؛ شقّ الصيرفة الإسلامية و شقّ التأمين الإسلامي (ما يسمى بالتأمين التكافلي)، حيث تتوفر خدمات الصيرفة الإسلامية في أربعة (4) بنوك، بينما نجد خدمات التأمين الإسلامي تنحصر في شركة واحدة.

فبالنسبة إلى خدمات التمويل الإسلامي فهي محصورة في بنكين يتعاملان وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية هما "بنك البركة الجزائر" و"مصرف السلام الجزائر"، بينما نجد "بنك الخليج الجزائر" إضافة إلى "ترست بنك الجزائر" قد اعتمدا على ما يُعرف بصيغة النوافذ (الشبابيك) الإسلامية فقط، أمّا ما تعلق بالتأمين الإسلامي (التأمين التكافلي) فقد انفردت به شركة سلامة*.

2-1-1 بنك البركة الجزائر:

يعتبر أول بنك تمّ إنشاؤه في ضوء قانون النقد والقرض 90-10 وذلك في 20 ماي 1990 برأس مال مختلط (عام وخاص) بين "بنك الفلاحة والتنمية الريفية" (الجزائر) ومجموعة البركة المصرفية (البحرين). بدأ نشاطه فعليا في 01 سبتمبر 1990، ويبلغ رأسماله حاليا 15 مليار دج موزعاً بنسبة 44.10% للشريك الجزائري و 55.9% للشريك البحريني. يقدّم هذا البنك مجموعة من الصيغ

* في هذا البحث يتم الحديث عن خدمات التمويل الإسلامية في البنوك فقط، ولا نتطرق إلى صيغة التأمين التكافلي.

التمويلية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وهي: المراجعة والمشاركة والسلم والاستصناع والإجارة (albaraka-bank).

2-1-2 مصرف السلام الجزائر:

جاء إنشاء مصرف السلام الجزائر كثمرة للتعاون الجزائري الإماراتي، أين بدأ مزاوله نشاطه بتاريخ 20 أكتوبر 2008، وقد بلغ رأس ماله حاليا 10 مليار دج (مصرف السلام، 2012، ص: 4). وفيما يخص عمليات التمويل التي يقدمها هذا البنك فهي متنوعة، وهذا من طريق عدة صيغ تمويلية منها: المشاركة والمضاربة والإجارة والمراجعة والاستصناع والسلم والبيع بالتقسيط والبيع الآجل (alsalam-bank).

3-1-2 بنك الخليج الجزائر:

أنشئ هذا البنك بتاريخ 15 ديسمبر 2003 بمساهمة ثلاثة (3) بنوك أجنبية هي: بنك برقان والبنك الكويتي الأردني والبنك التونسي العالمي، تحت إشراف الشركة الكويتية القابضة KIPCO، ويبلغ رأس ماله حاليا 10 مليار دج (AGB, 2018, p: 6). يُقدّم هذا البنك الخدمات البنكية التقليدية، كما تبنّى بداية من سنة 2010 بعض صيغ التمويل (للأفراد والمؤسسات) المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما يصطلح عليه بالنوافذ (الشبابيك) الإسلامية، حيث يتعلق الأمر بتمويل قصير الأجل للسلع والبضائع (صيغة السلم الموازي)، كما يُطبّق صيغة المراجعة للأمر بالشراء في صيغتين: قصيرة الأجل والمتعلقة بالسلع والبضائع، ومتوسطة الأجل والمتعلقة باقتناء معدات الإنتاج ووسائل النقل (AGB Bank).

4-1-2 بنك ترست الجزائر:

انطلق هذا البنك في نشاطه في أبريل 2003 برأس مال خاص قُدّر بـ 750 مليون دج، والذي يبلغ حاليا قيمة 13 مليار دج. يُقدّم هذا البنك خدمات التمويل التقليدية، غير أنه بدأ مؤخرا في تقديم بعض خدمات التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال صيغتي المراجعة للأمر بالشراء والسلم، كما أطلق بداية من 17 جوان 2018 صيغة الإجارة المنتهية بالتملك تحت مسمى "ترست إجار" لفئة المهنيين (Trust Bank).

2-2 حجم التمويل الإسلامي في السوق الجزائرية:

سيتم التطرّق إلى حجم التمويل الإسلامي لدى البنوك الإسلامية من جهة، وكذا حجم التمويل الإسلامي المقدّم في إطار الشبابيك (النوافذ) الإسلامية لدى البنوك التقليدية، من جهة أخرى.

2-2-1 حجم التمويل الإسلامي لدى البنوك الإسلامية:

○ حجم التمويل لدى بنك البركة الجزائر:

يعرض هذا العنصر حجم التمويل الممنوح من قِبَل بنك البركة الجزائر لمختلف عملائه (أفراد ومؤسسات)، وهذا من خلال التركيز على التطور الحاصل خلال الفترة 2016-2018.

الجدول رقم (1): حجم التمويل الممنوح من بنك البركة الجزائر خلال الفترة 2016-2018

الوحدة 1000 دج

السنوات	2016	2017	2018
حجم التمويل	107531185	136553371	154159890

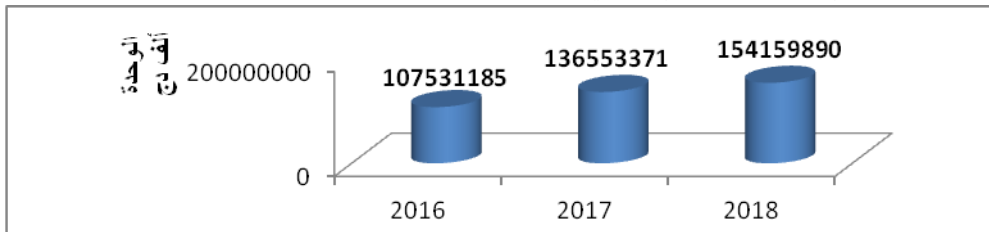
المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائر للفترة 2016-

2018.

من خلال قراءة الجدول أعلاه، نلاحظ تطوراً معتبراً في حجم التمويل الممنوح من قِبَل بنك البركة الجزائر لمختلف متعامليه، إذ تجاوز قيمة 154 مليار دج سنة 2018، مُحققاً بذلك نسبة تطور 43,36% مقارنة بسنة 2016، وقد يرجع هذا التطور إلى الاستراتيجية التي تبناها البنك ودوره في خدمة الصيرفة الإسلامية مع القدرة على مواصلة النمو، خاصة وأنه تحسّل على جائزة "أفضل بنك إسلامي لعام 2019" في فئة جوائز البلدان، على غرار بنك البركة لبنان والبنك الإسلامي الأردني.

ويمكن إظهار ما سبق من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (1): تطور حجم التمويل لدى بنك البركة الجزائر خلال الفترة 2016-2018



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على الجدول رقم (1).

○ حجم التمويل لدى مصرف السلام الجزائر:

يتناول هذا العنصر حجم التمويل (للأفراد والمؤسسات) المقدم من قِبَل مصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2016-2018، وهذا من طريق الجدول الآتي:

الجدول رقم (2): حجم التمويل الممنوح من مصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2016-2018
الوحدة 1000 دج

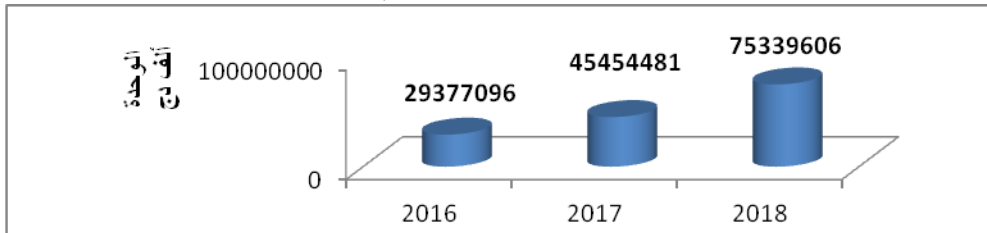
السنوات	2016	2017	2018
حجم التمويل	29377096	45454481	75339606

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية لمصرف السلام الجزائر للفترة 2016-2018

من خلال الجدول أعلاه، نجد أن حجم التمويل المقدم من قبل مصرف السلام الجزائر في تزايدٍ مُهمٍّ ومُعْتَبَرٍ، إذ أنه تجاوز قيمة 75 مليار دج سنة 2018، محققاً بذلك نسبة تطوّر فاقت 156% مقارنة بسنة 2016، وقد يعود سبب هذا التطوّر إلى سياسة البنك التمويلية وتبنيّه لمنتجات بنكية عصرية، وخير دليل على هذا؛ حصوله سنة 2018 على الترتيب الثالث (3) عالمياً من بين عشرة (10) بنوك إسلامية، ذات النمو السريع من حيث الأصول.

والشكل الآتي يوضح ذلك

الشكل رقم (2): تطوّر حجم التمويل لدى مصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2016-2018



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم (2).

من خلال قراءةٍ فاحصةٍ لحصيلة النشاط التمويلي لمصرف السلام الجزائر ومقارنته مع النشاط التمويلي لبنك البركة الجزائر للفترة 2016-2018، تبين التفوق الواضح لبنك البركة الجزائر، حيث يرجع هذا الأمر لما لهذا الأخير من أقدمية وأسبقية في النشاط البنكي. وعلى الرغم من نمو حجم التمويلات الممنوحة من قبل البنوك السالفة الذكر خلال فترة الدراسة، وتنوع صيغ التمويل والاستثمار المقترحة، إلا أنها لا تأخذ الحظ نفسه من الاستخدام والاهتمام، إذ يبقى الاعتماد الغالب على صيغ التمويل قصيرة الأجل واتجاهها إلى تمويل الاستهلاك، وهذا نظرا إلى ضمان الهامش في هذه الصيغ مع قلة المخاطر المترتبة عنها.

2-2-2 حجم التمويل الإسلامي لدى البنوك التقليدية (الشبابيك الإسلامية):

○ حجم التمويل الإسلامي لدى بنك الخليج الجزائر:

يتناول هذا العنصر إجمالي حجم التمويل المقدم من قبل بنك الخليج الجزائر مع حجم التمويل الإسلامي لديه، كما يسعى إلى تحديد نسبة التمويل الإسلامي إلى إجمالي التمويل المقدم ككل، وهذا خلال الفترة 2016-2018 من طريق الجدول الآتي:

الجدول رقم (3): إجمالي حجم التمويل الممنوح من قبل بنك الخليج الجزائر مع حجم التمويل الإسلامي خلال الفترة 2016-2018

الوحدة 1000 دج

السنة	2016	2017	2018
إجمالي حجم التمويل	117870551	153825326	169327668
حجم التمويل الإسلامي	24805000	30180000	36982000
نسبة التمويل الإسلامي	% 21,04	% 19,61	% 21,84

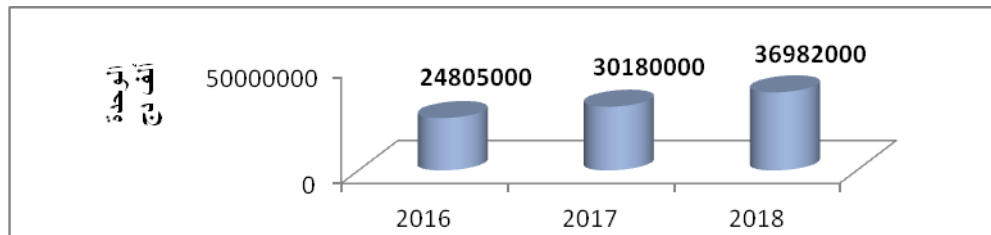
المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائر للفترة 2016-2018

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ الثبات النسبي لتطور حجم التمويل الإسلامي المقدم من قبل بنك الخليج الجزائر خلال الفترة 2016-2018، كما أنه شكّل نسبة مهمة من إجمالي تمويل هذا البنك، إذ بلغ عموما نسبة 20% خلال فترة الدراسة، وقد يعود ذلك إلى التجربة المعتبرة لهذا البنك فيما يتعلق بهذا التمويل البديل، خاصة وأنها ترجع إلى سنة 2010، إضافة إلى استراتيجيته التسويقية المنتهجة في هذا المجال.

والشكل الآتي يوضح هذا التطور كما يأتي:

الشكل رقم (3): تطور حجم التمويل الإسلامي لدى بنك الخليج الجزائر خلال الفترة 2016-2018

2018



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم (3).

○ حجم التمويل الإسلامي لدى بنك ترست الجزائر:

يعرض هذا العنصر إجمالي حجم التمويل المقدم من قبل بنك ترست الجزائر وكذا حجم التمويل الإسلامي لديه، إضافة إلى تحديد نسبة التمويل الإسلامي من حجم التمويل الإجمالي ككل، وهذا خلال الفترة 2016-2018 من طريق الجدول الآتي:

الجدول رقم (4): إجمالي حجم التمويل الممنوح من قبل بنك ترست الجزائر مع حجم التمويل الإسلامي خلال الفترة 2016-2018

الوحدة 1000 دج

السنة	2016	2017	2018
إجمالي حجم التمويل	36159396	47901162	54973093
حجم التمويل الإسلامي	1591479	2814578	8295153
نسبة التمويل الإسلامي	4,4 %	5,87 %	15,08 %

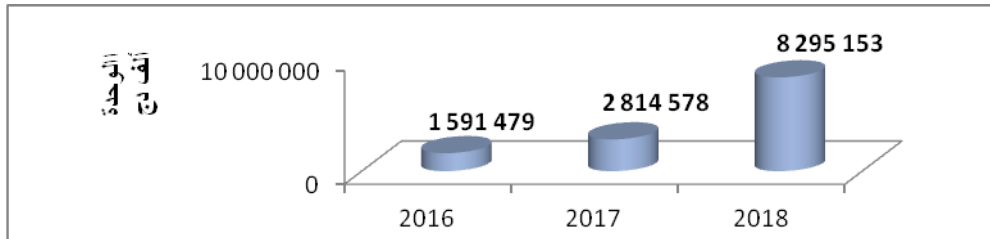
المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية لبنك ترست الجزائر للفترة 2016-2018

بقراءة الجدول أعلاه نلاحظ التطور الكبير في حجم التمويل الإسلامي لدى بنك ترست الجزائر، أين تجاوز سنة 2018 نسبة 400 % مقارنة بسنة 2016، ويرجع سبب هذا التطور والنمو المعتمد، إلى إطلاق هذا البنك بداية من جوان 2018 صيغا تمويلية إسلامية جديدة؛ على غرار المراجعة والسلم، والمتمثلة في صيغة الإجارة المنتهية بالتملك، أين لاقت استجابة واسعة من مختلف العملاء.

ويمكن إيضاح ذلك من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (4) : تطور حجم التمويل الإسلامي لدى بنك ترست الجزائر خلال الفترة 2016-2018

2018



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول 4.

رغم النمو النسبي في حجم التمويلات المقدّمة من قِبَل هذه البنوك التقليدية في إطار ما يسمى بالشبابيك الإسلامية، إلا أنّها ما تزال تعتمد على صيغ قصيرة الأجل، كما تُطرح إشكالية الرقابة الشرعية على مستواها بشدّة، نظرا إلى أهميتها البالغة في إضفاء المصداقية عليها.

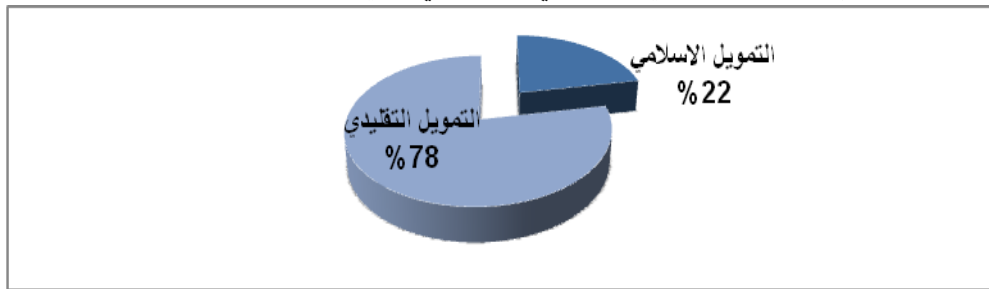
3-2 حصة التمويل الإسلامي في السوق الجزائرية:

في إطار النشاط التمويليّ للبنوك الجزائرية سنة 2017، بلغت قيمة التمويلات المقدّمة من قِبَل البنوك العمومية قيمة 7900 مليار دج، أمّا تلك المقدّمة من قِبَل البنوك الخاصة فبلغت قيمتها 978 مليار دج، في حين وصلت قيمة التمويل الإسلامي في السنة نفسها مبلغ 21500243000 دج (بجمع مبالغ التمويل الإسلامي للبنوك السالفة الذكر).

وكما تمّ الإشارة إليه سابقا، فإنّ البنوك التي تُقدّم التمويل الإسلامي في السوق الجزائرية هي البنوك الخاصة (سواء كان تعاملها كلّيا وفق أحكام الشريعة الإسلامية أو اعتمدت صيغة الشبابيك الإسلامية)، لهذا كان من الأفضل معرفة حصة التمويل الإسلامي بالنظر إلى إجمالي التمويل المقدّم من قِبَل البنوك الخاصة فقط؛ حتى تكون المقارنة ذات دلالة، خاصة إذا علمنا أن نسبة استحواد البنوك العمومية على القطاع البنكي الجزائري قاربت 90%.

وقد بلغت نسبة التمويل الإسلامي سنة 2017 إلى إجمالي التمويل المقدّم من قِبَل البنوك الخاصة 22 %، وهي نسبة مهمّة ومعتبرة، خاصّة وأنّ عدد البنوك التي تقدّم هذا النوع من التمويل قليل، كما يُعدّ هذا مؤشراً على أهمية هذا البديل التمويلي في القطاع البنكي الجزائري رغم التحديات القائمة. ويمكن إظهار ذلك من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (5): حصة التمويل الإسلامي من إجمالي تمويل البنوك الخاصة لسنة 2017



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المعلومات السابقة.

3- تحديات التمويل الإسلامي في السوق الجزائرية وآفاقه المستقبلية

بالنظر إلى واقع التمويل الإسلامي في الجزائر والبيئة التي تنشط فيها مؤسساته، يمكن التطرق إلى أهم التحديات والمعوقات التي تواجه هذه الصناعة المالية، كما يمكن عرض أهم عوامل تحقيقها وتنميتها مع الإشارة إلى آفاقها المستقبلية في السوق الجزائرية.

1-3 تحديات التمويل الإسلامي في السوق الجزائرية ومعوقاته:

يواجه التمويل الإسلامي في الجزائر؛ شأنه شأن كل تجربة جديدة، بعضاً من الصعوبات والعقبات التي تعيق عمله، ذلك أنّ التحدي الكبير الذي يواجه هذا النشاط التمويلي، هو عمل مؤسساته في بيئة غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية؛ أين عليها الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من جهة، كما عليها الالتزام بالقوانين السارية في البيئة التي تنشط فيها من جهة أخرى، وهو الأمر الذي أعاق استخدام بعض المنتجات المالية الإسلامية.

وعلى الرغم من صدور النظام 20-02* المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من قبل البنوك والمؤسسات المالية، تبقى البنوك الإسلامية تواجه جملة من الصعوبات والتحديات في عملها ونشاطها التمويلي، والتي يمكن إدراجها فيما يأتي:

- تجدُّ البنوك الإسلامية في علاقتها مع بنك الجزائر بعضاً من الإشكالات، فقد يلجأ هذا الأخير إلى وضع شروط ائتماني أين لا يتجاوز التمويل المقدم من البنك لقطاعات الأعمال المختلفة، حدود نسبة معينة من إجمالي الموارد المتاحة للتوظيف، والبنوك الإسلامية ليست بحاجة إلى هذا الأسلوب الرقابي، لأنها لا تمنح قروضاً تجارية كثيرة، ولكنها تستثمر استثماراً مباشراً، مع ما يُضاف إلى ذلك من تعارض هذه السياسة الائتمانية مع أحكام الشريعة الإسلامية (مداح، عزوز، 2016، ص: 120)، وهو ما يترتب عليها تعطيل نسبة كبيرة من الموارد عن الاستثمار.
- عدم توافق السياسة النقدية لبنك الجزائر مع طبيعة وأُسس عمل البنوك الإسلامية، نظراً إلى غياب إطار قانوني لأدوات السياسة النقدية الإسلامية بالنظام النقدي الجزائري، إضافة إلى عدم وجود سوق نقدية تتعامل بأدوات الاستثمار الإسلامية، وهو ما يؤدي إلى صعوبة حصول البنوك الإسلامية على السيولة السريعة عند حاجتها إليها مقارنة بالبنوك التقليدية المستفيدة منها، الأمر الذي يحدُّ من قدرتها على العمل ومنافسة هذه الأخيرة.
- لا تزال البنوك الإسلامية في الجزائر تعاني من العوائق التشريعية، حيث لم تجرِ التعديلات اللازمة على القانون التجاري ولا قانون الضرائب، بما يتوافق وطبيعة عملها.

* النظام 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق ل 15 مارس 2020، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16، ص 32.

- تُواجه البنوك الإسلامية على العموم، تحديًا حقيقيًا في كيفية تأسيس العلاقة الخاصة بالإشراف والرقابة عليها من قِبَل البنك المركزي (العلي، 2008، ص: 111).
 - قِلَّة عدد البنوك الإسلامية الناشطة وضعف التنسيق المشترك بينها، ذلك أنّ وجود عدّة بنوك إسلامية ناشطة، قد يرفع من المنافسة ويدفع إلى تنوع منتجات المالية الإسلامية.
 - ظاهرة النوافذ أو الشبايك الإسلامية للبنوك التقليدية، وهو ما أوجد منافسة غير متكافئة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، خاصّة وأنّ هذه الأخيرة تمارس العمل البنكي التقليدي (الربوي)، فضلًا عن إمكانية ممارستها لأساليب العمل البنكي الإسلامي.
 - ولعلّ ما ساعد على إيجاد النوافذ الإسلامية عموماً، هو أنّ البنوك الإسلامية لا تختلف كثيراً في عملياتها عن البنوك التقليدية، والاختلاف قد يكون في معظّمه شكلياً وورقياً أكثر منه حقائق مميّزة (غربي، 2015، ص: 203)، ولهذا فإنّ البنوك الإسلامية ما لم ترفع من مستوى كفاءتها، فإنّ هناك قلقٌ عليها من أن تبتلعها البنوك التقليدية العريقة في المجال المصرفي (المصري، 2001، ص: 128).
 - قِلَّة الوعي في مجال التمويل الإسلامي لدى بعض المتعاملين وغيابه لدى البعض الآخر، مع عدم إلمامهم بمختلف الصيغ المقترحة من البنوك الإسلامية؛ جعلهم يرون أنّ ما تقوم به هذه الأخيرة ما هو إلا محاكاة للبنوك التقليدية، الأمر الذي أفقدها جانباً من مصداقيتها.
 - هناك من يرى أنّ منتجات المالية التقليدية قد تكون أحياناً أقلّ تكلفة من منتجات المالية الإسلامية، وهو ما يستدعي النظر في تكاليف هذه الأخيرة.
 - لعلّ من أهمّ التحديات التي واجهت الصناعة المالية الإسلامية أيضاً، نقص تأهيل الموظفين في أساليب التمويل والاستثمار الشرعية، ما جعلهم يقعون في بعض المخالفات الشرعية.
- 2-3 عوامل تحقيق التمويل الإسلامي في السوق الجزائرية وتنميته:**
- يعتبرُ النظام رقم 02-20 الصادر عن بنك الجزائر خطوة مهمّة على الدرب الصحيح، في محاولة منه لتعزيز انتشار المنتجات المالية الإسلامية في الجزائر، ورغم أهمية هذه الخطوة الحسنة فإنّه من الجدير الوقوف على واقع التجربة الحالية والأخذ بمختلف النقائص الموجودة لتجاوزها، كما لابدّ من العمل المتواصل قصد إرساء أرضية ملائمة تجنّباً للوقوع مستقبلاً في مخالفات.
- وفيما يأتي، عرضٌ لأهمّ سُبل تحقيق التمويل الإسلامي في السوق الجزائرية وتنميته:
- على بنك الجزائر تكييف أدوات السياسة النقدية بما يُراعي طبيعة عمل البنوك الإسلامية، حتى لا تقف أساليبه الحالية عائقاً أمام نشاطها وتطوّرها، وحتى يصبح أيضاً ملاذاً لها.

- على الرغم من إصدار بنك الجزائر لنظام الصيرفة الإسلامية، غير أنه لم يتهيأ بعدُ لوضع الأطر الرقابية والإشرافية الملائمة، لذا وجب التأكيد على أهمية إنشاء هيئة شرعية متخصصة على مستواه؛ بُغية متابعة مدى الالتزام بتطبيق الأحكام الشرعية من قِبَل البنوك المتعاملة بالصيغ الإسلامية، توفيراً للثقة في أعمالها مع التدخل كلما حصلت تجاوزات في نشاطها.
- بالرغم من إنشاء "الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية" في 01 أفريل 2020؛ والتي نصّت عليها المادة 14 من النظام 02-20، إلا أنّ التعليمات رقم 03-2020 الصادرة عن بنك الجزائر، لم تُحدّد الموقع التنظيمي للهيئة وكذا سُلطتها الإشرافية على نشاط البنوك والمؤسسات المالية في السوق الجزائرية عموماً، فهل يقتصر دورها على الفتوى فقط، أو أنّ لها دوراً رقابي في ذلك؟ وقد يكون من الأفضل إدراج عمل هذه الهيئة تحت سُلطة بنك الجزائر بإنشاء قسم يقوم بدور الرقابة الشرعية على البنوك والمؤسسات المالية المتعاملة بالمنتجات المالية الإسلامية، على غرار عمل اللجنة المصرفية فيما تعلق برقابتها على البنوك والمؤسسات المالية التقليدية.
- تحديد العلاقة بين "الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية" وهيئات الرقابة الشرعية على مستوى المؤسسات المالية والبنوك الإسلامية الناشطة في السوق الجزائرية، مع السعي إلى إيجاد معايير شرعية وتشغيلية على ضوء الواقع الجزائري.
- تكييف القوانين السائدة (القانون التجاري وقانون الضرائب...) بما يتلاءم وطبيعة التمويل الإسلامي لاستيعاب صيغه المختلفة، وفي هذا حماية لكل أطراف العملية الاستثمارية.
- ضبط الإطار التكاملي المؤسسي بين البنوك الإسلامية الناشطة وكذا شركة التأمين الإسلامي.
- تحديد الفجوة القانونية بين النظام البنكي 02-20 وكذا قانون النقد والقرض؛ خاصة وأنّ أحكام هذا الأخير لا تزال غير مُتضمنة لعقود التمويل الإسلامي.
- الترخيص لبنوك إسلامية جديدة، وهو ما قد يرفع مستوى التنافس بينها مع تنوع منتجاتها.
- محاولة الاتفاق بين البنوك الإسلامية على التعاون فيما بينها وإنشاء "صندوق مشترك" لأجل حلّ مشكلة العجز المؤقت في السيولة لديها.
- إنّ من متطلبات النجاح أيضاً، إيجاد البنية الأساسية من مراكز الدراسات والأبحاث المتخصصة في فروع المالية الإسلامية، ومكاتب الخبرة والتدقيق، والتي تضمن السلامة الشرعية والفنية وتحقيق التكامل في مؤسسات المالية الإسلامية (صالح، 2014، ص: 9).

- تنظيم دورات تحسيسية من قِبَل البنوك الإسلامية، بهدف توعية مختلف المتعاملين وتصحيح الصورة لهم في مجال التمويل الإسلامي، وتعريفهم بالمصطلحات والمفاهيم المرتبطة بهذه الصناعة المالية وتطبيقاتها المختلفة، رفعا لكل لبسٍ ودفعاً لكل شبهة.
- رفع مستوى الموظفين وتأهيلهم تأهيلاً شرعياً ومهنياً، مع صقل مهاراتهم بأحدث الأساليب المهنية، لأجل الوضوح الفكري لمهامهم، مع تجنبهم الوقوع مستقبلاً في مخالفات شرعية.
- الحرص على تعميق الثقة لدى المتعاملين الحاليين مع البنوك الإسلامية والسعي إلى كسب متعاملين جدد مع استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة، نظراً إلى أهمية هذه المسألة وارتباطها بمستقبل نشاطها واستمراره.

3-3 آفاق التمويل الإسلامي في السوق الجزائرية:

يُعتبر صدور النظام 02-20، نقطة تحوّل مهمّة في مسار القطاع البنكي الجزائري وبداية مرحلة جديدة قد تُسهم في تمكين المالية الإسلامية وجعلها حقيقة واقعية، بما يؤسس لمنتجات مالية جديدة وبديلة وجعل السوق الجزائرية بيئة جيّدة لنمو هذا القطاع المالي. قد يكون لهذا الانفتاح على العمل البنكي الإسلامي بالغ الأهمية والدور الفعال في تمويل مختلف القطاعات، إذ يمكن استخدام صيغة "السلم" مثلاً في تمويل القطاع الزراعي، واستخدام أسلوبَي الاستصناع والإجارة التمويلية في تمويل قطاع السكن، كما يُمكن استخدام صيغتي المشاركة والمضاربة في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إنّ اتجاه بنك الجزائر إلى الترخيص للعمل بالصيرفة الإسلامية قد يكون له بالغ الأثر في النشاط البنكي ككلّ، خاصّة وأنّ عدداً من البنوك العمومية و كذا البنوك الخاصة؛ أبدت استعداداً للعمل بها.

إنّ آفاق تحقيق النجاح في هذا المجال واعدة، غير أنّ ضمان هذا النجاح مرهونٌ بسعي السلطات العمومية إلى سنّ مزيدٍ من القوانين الداعمة وتوفير المناخ المساعد؛ من قوانين وتشريعاتٍ متوافقةٍ وطبيعية النشاط المالي الإسلامي، كما يرتبط أيضاً بمدى قدرة المؤسسات المالية والبنوك الإسلامية على تجاوز التحديات والعمل على فرض مكانتها وإثبات دورها في تحقيق النمو.

الخلاصة

تطرق هذا البحث إلى واقع التمويل الإسلامي في السوق الجزائرية مع ذكر أهم ما يعترض هذا النشاط المالي من معوقات وما يواجهه من تحديات، كما حاول التطلع إلى آفاق هذه الصناعة المالية الإسلامية، خاصة بعد تبني بنك الجزائر لنظام يسمح للبنوك والمؤسسات المالية تقديم منتجات المالية الإسلامية، أين كان هذا التوجه سعيًا منه إلى الانفتاح على النشاط المالي الإسلامي؛ مساهمةً للمستجذات ورغبةً في تقديم بدائل أكثر للمتعاملين.

هذا وقد توصلنا إلى النتائج الآتية:

✓ يُعدُّ الاختلاف الجوهرى بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي، في آليات وضوابط التمويل المقدمة في كلٍّ منهما، ذلك أنَّ التمويل الإسلامي يتقيد بأحكام الشريعة الإسلامية التي لا يجوز الخروج عنها، بخلاف التمويل التقليدي.

✓ رغم نسب النمو المحققة في مجال التمويل الإسلامي في السوق الجزائرية، وما يُشكّله من حصّة سوقية معتبرة (22%) من إجمالي الحصّة السوقية للتمويلات المقدمة من قبل البنوك (الخاصة)، غير أنَّه لا يزال يعاني جملة من المعوقات ويواجه بعضًا من التحديات.

✓ لا يزال التمويل الإسلامي في السوق الجزائرية قائمًا على الصيغ قصيرة الأجل.

✓ لا تزال البنوك العمومية غائبةً عن تقديم التمويل الإسلامي، ذلك أنَّ ما نجده من تمويل إسلامي، كلّ من بنوك خاصة، سواء كانت إسلامية كاملة أو في شكل شبائيك إسلامية.

✓ لا تزال البنوك الإسلامية في السوق الجزائرية تجدُ بعضًا من الإشكالات في علاقتها مع بنك الجزائر؛ ذلك أنَّ السياسة النقدية لهذا الأخير لا تتوافق وطبيعة عملها.

✓ لا يزال التحدي قائمًا أمام البنوك الإسلامية في تأهيل موظفيها في أساليب التمويل والاستثمار الشرعية، مع أهمية تصحيح صورتها للمتعاملين وكسب ثقتهم.

أما عن التوصيات فهي:

✓ على بنك الجزائر تكييف أدوات السياسة النقدية بما يُراعي طبيعة عمل البنوك الإسلامية، مع وضع الأطر الرقابية والإشرافية الملائمة، حتّى لا تقف أساليبه الحالية عائقًا أمام نشاطها وتطورها.

✓ أهمية وضع الأطر الرقابية والإشرافية الملائمة، قصد متابعة حسن التزام البنوك المتعاملة بالصيغ الإسلامية، بتطبيق الأحكام الشرعية.

✓ تكييف القوانين السائدة بما يتلاءم وطبيعة التمويل الإسلامي لاستيعاب صيغه المختلفة.

✓ توفير البنية الأساسية من مراكز الدراسات المتخصصة ومكاتب الخبرة في مجال المالية الإسلامية.

✓ على البنوك الإسلامية تأهيل موظفيها تأهيلا شرعيا وفنيا، بما يجنبها الوقوع في مخالفات شرعية، مع حرصها على تعميق الثقة لدى متعاملها.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: باللغة العربية

➤ الكتب:

- ابن منظور محمد، 1994، لسان العرب، دار صادر، لبنان.
- أبو العز علي محمد، 2016، الابتكار في صيغ التمويل الإسلامي (كتاب الكتروني)، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، دون بلد.
- أبو سليمان عبد الوهاب ابراهيم، 2000، عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامية، الطبعة الثانية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية.
- أرشيد محمود عبد الكريم أحمد، 2001، الشامل في معاملات عمليات المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن.
- خوجة عز الدين، 2014، أدوات الاستثمار الإسلامي، الطبعة السادسة، مصرف الزيتونة، تونس.
- الديرشوي عبد الله محمد نوري، 2010، صيغ التمويل الزراعي في التشريع الإسلامي وإمكانيات تطبيقها، الطبعة الأولى، دار النوادر، سوريا.
- طایل مصطفى كمال السيد، 2012، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن.
- الطريقي عبد الله، 2009، الاقتصاد الاسلامي: أسس ومبادئ وأهداف، الطبعة الحادي عشر، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، السعودية.
- عجام هيثم، 2006، التمويل الدولي، زهران للنشر والتوزيع، الأردن.
- العلي، صالح حميد، 2008، المؤسسات المالية الإسلامية، دار النوادر، سوريا.
- غربي عبد الحليم، 2015، نظام المشاركة ومؤسساته المصرفية (كتاب الكتروني)، دار أبي الفداء العالمية، سوريا.
- الفسفوس فؤاد، 2010، البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، كنوز المعرفة، الأردن.
- قحف منذر، 2004، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الثالثة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية.

-المصري يونس رفيق، 2001، بحوث في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار المكتبي، سوريا.
-الوادي محمود حسين، سمحان حسين محمد، 2009، المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية، الطبعة الثالثة، دار المسيرة، الأردن.

➤ المقالات في مجلة علمية

-السيد محمد رافع، 2011، المغارسة في أرض الوقف، مجلة الرافيدين للحقوق، المجلد 15، العدد 52، الصفحات 79-124، العراق.
-صالح صالح، 2014، مشروع إقامة أكبر منطقة لتوطين الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 14، العدد 14، الصفحات 1-16، الجزائر.
-مداح عبد الباسط، عزوز منير، 2016، علاقة البنك المركزي الجزائري بالبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر (دراسة حالة بنك السلام بالجزائر)، مجلة بيت المشورة(5)، الصفحات 107-131، قطر.

➤ المداخلات في المؤتمرات

-خالدي خديجة، 2004، خصائص وأثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة-حالة الجزائر- مداخلات مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية (الصفحات 1-20)، جامعة حسيبة بن بوعلي (الشلف)، الجزائر.

➤ الرسائل الجامعية

-مهداوي هند، 2015-2016، التمويل المصرفي الإسلامي حل بديل للأزمات العالمية (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد (تلمسان)، الجزائر.

➤ التقارير:

-مصرف السلام الجزائر، التقرير السنوي لمصرف السلام الجزائر لسنة 2012، الجزائر.

➤ المواقع الالكترونية

- <https://www.albaraka-bank.com> تاريخ التصفح 2019/11/15.
- <https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-97-0.html> تاريخ التصفح 2019/11/19.

ثانيا: باللغة الأجنبية

➤ **Livres**

- Sacarcelik, O, 2011, An Innovative Islamic Finance Instrument, Ergon, Germany.
- Wan, A. R, 2012, Shariah Rulings and Opinions, sweet and maxwell, Malaysia.

➤ **Rapports**

- AGB (Gulf Bank Algeria), Rapport Annuel 2018 AGB. Algerie.

➤ **Sites web**

- <https://www.trustbank.dz/>, (Consulté le 26/11/ 2019).
- <https://www.agb.dz/>, (Consulté le 22/11/ 2019).